بانّ التجدد انما هو باعتبار حدوث
المتعلق فلا يلزم تغير العلم القديم
تمت

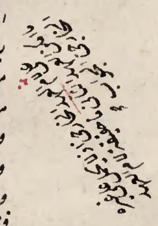
در بيان تفتيش مطالعة ... المطالعة توجه الذهن نحو المعلومات

الحمد لله حق حمده ❁ والصلوة على خير خلقه ❁ محمد واله وصحبه اجمعين وبعد علة
يا موجبة يا مصححة حمل عطف اضافة اسناد مجاز وعموم مجاز اعراب
دليل انى ولمى جهة جامعة كناية تشبيه استعارة نسبت استخدام
تقديم تأخير تقابل متعلق الفعل حذف ذكر قلب دلالة واسطة
امكان اصل فرع انشاء اخبار استيناف صدق كذب لزوم بين
تعريف تقسيم حقيقى تكرار العامل فى البدل قيد وقوعى ظرف عمومى
ظرف شمولى باعث تفسير مصحح تفسير منشاء سؤال مورد سؤال
ملخص منع معارضة نقض تغليب التفات فائدة اعراض
قيام العرض بالعرض براعة استهلال ثم او فاء ماهية مجعولة غير مجعولة
جوهر عرض ايجاز فى الحذف طباق يقينى ظنى جهة وحدة حمل مفيد
هذيان اما للتفصيل مع عديله همزة الاستفهام اعم تصرفا من هل
بسيط مركب جنس وضع مفعول مطلق مجازى قيد حيثية معتبرة
استغراق حقيقى وعرفى واللام للجنس اولا فصل ترك العطف وصل
ايضاح تنوين نوعية تراخى زمان ورتبى تقريب مطلب ظنى حكاية
الماضى اضافة المصدر معقولات اولى معقولات ثانية رد نقل وقبول
نقل صفة حال الموصوف او متعلقه الاوصاف قبل العلم بها اخبار
كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف تمت الرسالة

لقره حافظ افندى رحمة الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانى علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزء من علم البلاغة ومحتاجا
اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد
بطرق مختلفة فى الوضوح الدلالة عليه وههنا اسئلة السؤال الاول على اى معنى يحمل لام التعريف
من معانيه الاربعة المشهورة الجواب هى اللام التى وضعت للاشارة الى قصد الحصة المعينة من
مفهوم مدخولها الثالث باى وجه تعينت تلك الحصة بين المتكلم والمخاطب بين المص
والطالب ههنا الجواب تعينت بسبق ذكرها كناية فى اخر المقدمة حيث ذكر علوما ثلثة بقوله
وما يحترز به عن الخطاء فى تأدية المعنى المراد علم المعانى وما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان
وما يعرف به وجوه تحسين الكلام علم البديع كما تعين الذكر مما فى البطن لسبق ذكره كناية
فى ضمن التحرير فى قصة امرأة عمران الرابع ما طريق هذه الكناية الجواب ذكروا اولا ان لكتاب



ان الكتاب واجزائه كالفن والباب والفصل يحتمل ان يكون عبارة عن الالفاظ وان يكون
عبارة عن النقوش وان يكون عبارة عن المسائل وعبارة عن التصديقات المتعلقة بالمسائل
وعبارة عن الملكة الحاصلة من تكرر تلك التصديقات والتمرن بها والعلوم المذكورة في آخر
المقدمة هي المسائل لان المراد منها ما يبين في مقاصد الكتاب ولا معنى لبيان الادراكات و
الملكات وانما المبين هو المسائل فان حمل الفن على الالفاظ المخصوصة كما هو المختار وعلى
النقوش فوجه الكناية ان ذكر المسائل التي هي عبارة عن العلوم الثلثة في آخر المقدمة صريحا يفيد ذكر
دالتهما من الالفاظ والنقوش ضمنا للاستلزام بين الدال والمدلول وان حمل الفن على المسائل
المخصوصة ايضا فوجه الكناية ان عنوان الفن بمعنى طائفة مخصوصة من المسائل اعم من المسائل
التي ذكرها المص وذكر الخاص يتضمن ذكر العام في الجملة وهو مراد من قال ههنا ان لا اتحاد في
الذات كاف في لام العهد الخامس ما انفهم هذا الفن في آخر المقدمة الا من قوله وما يحترز به
عن التعقيد المعنوي علم البيان وهذا القول ههنا ثان لاقوال الثلثة الدالة على العلوم الثلثة
فاذا كان لام العهد اشارة الى فهم من الثاني كانت لام العهد مفيدة لثانوية الفن المعهود ايضا
فتستغني عن قيد الثاني ههنا وبالجملة لام العهد مغن عن قيد الثاني لان المعهودة ثان ههنا
الجواب المراد من الثاني ههنا المرتبة الثانية والمشار اليه فيما سبق ثان في الذكر لا في الرتبة والتر تيب
الذكري لا يستلزم الترتيب الرتبي وليس ههناك ما يدل على الترتيب الرتبي والزماني اذ العطف
ههناك بالواو التي لا تدل على الترتيب لا زمانا ولا رتبة ولذا لم تدل اية الوضوء على الترتيب
في الغسل الاعضاء الاربعة كيف ولو دل ترتيب الذكري على الترتيب الرتبي لفاحصل العلوم الثلثة
على الفنون الثلثة لا سيما على تقدير كون الموضوع والمحمول عبارتين عن المسائل المخصوصة لان المص
افاد هناك ان ما يحترز به عن الخطاء علم المعاني وان ما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان وانما
ان ما يعرف به وجوه التحسين علم البديع فلو كانت الترتيب الذكري هناك دالا على الترتيب الرتبي
فبعد تقييد الفن المعهود ههنا بقيد الثاني يتعين ذلك الفن المحكوم عليه هناك بعلم البيان
ويلغوا حمل علم البيان ههنا وكذا الكلام في اخويه بل الحق ان غاية ما افاده لام العهد هنا هو الفن المعهود
السابق ذكره في ذكر الفنون الثلثة ولا يدري انه ثان في الرتبة ام لا وانه ما يحترز عن التعقيد المعنوي
ام لا فلام العهد لا تغني عن قيد الثاني ولا يوجب انه لغوي الحمل ههنا مع ان الثانوية فيما سبق حاصلة
في الواقع وليست بملحوظة هناك وفرق بين حصول الشيء وملاحظته لا تلازم بينهما والا لكان
ملاحظة زيد موجبة لملاحظة جميع اوصافه الحاصلة له في الواقع وذلك قطعي البطلان السادس
اذا حمل اللام على العهد الخارجي واريد من مدخولها حصة معينة من مفهومه يلزم ان يكون لفظ
الفن وكل ما دخل عليه لام العهد الخارجي مجازا من باب ذكر العام وارادة الخاص ولا قائل به الجواب
كذا صرح الشريف المحقق في بحث اللام بان لاسماء الاجناس مع لام العهد وضعا آخر بازائه الحصص المعينة
فيكون مدخولها حقيقة باعتبار هذا الوضع السابع ما اسم علم البيان هل هو مجموع المضاف والمضاف اليه
كعبد الله ام المضاف اليه وحده واضيف اليه العلم كيوم الاحد الجواب هو المضاف اليه وحده بناء على

الحق ان لفظ العلم فى مثل علم الصرف وعلم النحو وامثالهما ليس جزأ من اسامى العلوم بل هو المضاف اليه
الى الاسامى من اضافة العام الى الخاص لمطلق كيوم الاحد وشجر الاراك وقد اشار اليه المص فى قوله
فلما كان علم البلاغة وتوابعها حيث عطف التوابع على البلاغة مع امتناع العطف على جزء العلم
واشار الش ايضا هاهنا بقوله قدمه على البديع حيث ترك لفظ العلم مع ان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان الثامن لما كان البيان الذى هو اسم للعلم المخصوص دالا بالتضمن على مفهوم العلم
كما يدل عليه تعريفه الآتى فما الفائدة فى اضافة العلم اليه الجواب لفائدة فى جميع من صور اضافة العام
الى الخاص بيين جنس المضاف اليه من اول امره لئلا يحتمل الجنس الآخر كالمنطق الفصيح هاهنا وهذه الفائدة
لا تحصل بمجرد الدلالة التضمنية بل يحتاج الى تصريح الجنس واما القول بان فائدة دفع لزوم حمل الجزئى
الحقيقى الممتنع فليس بشئ من وجوه اما اولا فلان لا امتناع لذلك الحمل ممنوع عند اهل العربية كما سبق فى
المنطق زيد بل هو عند اهل المعقول ايضا ولذا جوزه المص فى شرح الرسالة واما ثانيا فلان كون البيان
وامثاله من العلوم جزئيا حقيقيا كما نص فى محله وسنشير اليه واما ثالثا فلان العدول عن تاويله المشهور
بالمسمى بالبيان الى زيادة لفظ العلم مما لا وجه له مع ان هذه الفائدة مختصة بما كان المضاف اليه
جزئيا حقيقيا ولا تطرد فيما كان كليا كنوع الانسان ان سع اذ كان فائدة ايراد لفظ العلم تخصيص البيان
بهذا العلم كان البيان اعم من وجه من العلم لا اخص مطلقا الجواب تخصيص البيان بمعنى رفع الاحتمال
لمعنى رفع الاحتمال لمعنى آخر باعتبار وضع آخر لا ينافى كون البيان باعتبار وضعه لهذا العلم اخص مطلقا
من مطلق العلم نعم البيان ما يطلق عليه لفظ البيان حقيقة او مجازا اعم من وجه من العلم وليس الكلام فيه
بل فى البيان بمعنى العلم المخصوص حقيقة العاشر هل يجوز ان يكون الفن هاهنا جزأ مقدما الجواب
لا يجوز لتصريح النحاة بان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين كما هنا وجب تقديم المبتدأ الحادى عشر لم يجعل
علم البيان مبتدأ كون ما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان سبق فى آخر المقدمة صريحا وكون الفن
اوله فيتأول سابق هناك ضمنا والسابق صريحا اعرف من السابق ضمنا وقد صرح النحاة بان الاعرف
يجعل مبتدأ وغير الاعرف خبرا الجواب لما كان عادة المصنفين ان يجعلوا كتبهم منقسمة الى فنون وفصول
وابواب ثم بينوا ان الاول من هذه الاقسام فى كذا والثانى فى كذا وهكذا فلما اشار المص فى آخر
المقدمة ايضا الى ان كتابه فنون ثلثة مرتبة فى حق العلوم الثلثة وقد سبق ان الترتيب الذكرى
هناك لم يدل على الترتيب الرتبى صار المقام مقام ان يرد المطالب فى ان كان فى مرتبة الاولى من
هذه الفنون ان العلوم الثلثة وكذا ما فى المرتبة الثانية والثالثة ايها فبهذا الاعتبار صار الاتصاف
بعنوان الفن الاول عرف من الاتصاف بعلم المعانى وكذا الاتصاف بعنوان الفن الثانى اعرف
من الاتصاف بعلم البيان والبديع وقد اشار الش الى مثال فى قولهم زيد المنطلق والمنطلق زيد حيث
فيما علم زيد ويشتبه فى انطلاقه وعدم انطلاقه وسياق الثانى فيما يعلم هذا المنطلق ويشتبه فى انه
زيد او عمرو والثانى عشر بهذه القضية القائلة بان الفن الاول علم المعانى والفن الثانى علم البيان
والفن الثالث علم البديع من اى قسم من اقسام القضية باعتبار الموضوع الجواب انها قضية شخصية
فى المشهور ومهملة فى التحقيق اما كونها شخصية فى الموضوع فلان الحصة المعهودة سواء كانت عبارة

عبارة عن الالفاظ المخصوصة التى من بداية الفن الى نهايته او عن نقوش هذه الالفاظ او عن مدلولاتها
شخصية واحدة فى المشهور ولذا جعلوا اسامى الكتب من قبيل الاعلام الاشخاص وما يتوهم من
التعدد باعتبار قراءة المتلفظين وكتابة الكاتبين او ادراك المدركين فهو تعدد اعتبارى جاء
من تعدد المحال لا تعدد بالذات واما مهملة فى التحقيق فلان تعدد الالفاظ والنقوش الموجود فى
محال متعددة ليس كتعدد الجوهر باعتبار المحل كما ان زيدا باعتبار كونه فى البيت وغيره باعتبار
كونه فى الصحرا فانه تعدد بالاعتبار لا بالشخص لان تشخصه غير موقوف على البيت والصحرا بخلاف
الالفاظ والنقوش التى هى اصوات والوان فانها عرضان من مقولة الكيف وقد اتفق الحكماء
والمتكلمون على ان للمحل الاعراض مدخلا فى تشخصاتها ولذا لم يجوزوا انتقال العرض من محل الى
آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذه الهواء واللون القائم بهذه الورقة عين القائم بآخر
بالشخص وكذا الكلام فيما كان الفن عبارة عن المسائل لانها امور معلومة والمعلوم صورة ذهنية
متحدة مع العلم فى التحقيق فكما ان العلوم عوارض قائمة بالنفس كذلك المعلومات والمسائل فكيف
يكون العرض القائم بهذه النفس عين القائم بالنفس الاخرى بالشخص بل الحق ان الاعراض بمحل متعددة
اشخاص متعددة فلو حمل القضية ههنا وفى امثاله على الشخصية لا نحصر الفن الثانى وامثاله كالكافية
والشافية المحاورة للمصنف او بكتابه وبذهنه فيلزم ان لا يكون الاشخاص الباقية القائمة بنا او
بكتابنا فنا ثانيا او كافية او شافية وهو فاسد فتعين ان الحصة المعهودة التى كان الفن الثانى عبارة
عنها عبارة عن القدر المشترك بين تلك الاشخاص فتكون كلية لا جزئية حقيقة فكان موضوع هذه
القضية كليا والحكم على هذا الكلى باعتبار الافراد لا باعتبار نفس الطبيعة اذ الغرض افادة ان ما يقرء الطالب
او يكتبه او يعلمه من الافراد فن ثان نافع فى الاحتراز عن التعقيد وقد خلا هذا الحكم عن السور الكلى و
الجزئى حيث حمل اللام على العهد الخارجى فلا يحتمل بعده على الجنس من تحققه فى ضمن البعض والا لزم
ارادة معنيين من اللام فى اطلاق واحد وهو غير صحيح عند الجمهور وان جوزه البعض من الشافعية و
فلا يكون القضية طبيعية ولا محصورة بل مهملة فى التحقيق ومن ههنا يعلم ان العلوم سواء كانت
عبارة عن الملكة والادراكات وعن المسائل القائمة بنقوش كثيرة كلية لا جزئية حقيقية الثالث عشر
بين لام العهد وبين حمل القضية على غير الشخصية منافاة لان الحصة المعينة المدلولة بلام العهد يجب
ان تكون شخصا وجزئيا حقيقيا والجواب لا يجب ذلك بل قد يكون تلك الحصة نوعية ذ
كما فى ارادة الفرد من الانسان اذ الحصة بمعنى الاخص من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا
حقيقيا الرابع عشر هل المراد بقوله لشدة الاحتياج اليه بيان العلة الخارجية كما فى قولهم قعدت عن الحرب
جبنا او الاستدلال بالدليل اللمى الجواب يحتمل الكل الخامس عشر على تقدير الاستدلال كيف يرتب من الشكل
الاول من الاقترانى هكذا البيان ناسب تقديمه على البديع لان البيان امر يشتد الحاجة اليه بخلاف
البديع وكل امر شانه كذا ناسب تقديمه على البديع اما الكبرى فظاهرة تقييد الاوسط بقوله بخلاف البديع
واذا لم يقيد به فهى ثابتة بذلك القول واما الصغرى فلان البيان جزء من علم البلاغة ومحتاج اليه
فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع وكل شئ شانه كذا فهو امر يشتد اليه الحاجة بخلاف البديع فقوله

بخلاف البديع بمعنى انه بخلافه شدة اليه وفى كونه جزء ومحتاجا اليه فى تحصيل البلاغة ليستفاد منه
التقييد فى الدليلين السادس عشر لم اقيم الدليل على المناسبة لا على نفس التقديم المذكور فى كلام الشارح
مع ان حمل التقديم على مناسبة التقديم مجاز من ذكر المسبب وارادة السبب لا يصار اليه بلا قرينة
صارفة ولا قرينة ههنا الجواب ههنا قرينة صارفة ومعينة بمعنى المناسبة اما الصارفة عن الحقيقة
فهى كون نفس التقديم بديهيا جليا معلوما بحس السمع او بحس البصر مع امتناع الاستدلال لتحصيل العلم
بالمدعى وهو حاصل قبل الاستدلال فيكون الاستدلال تحصيلا للحاصل وهو محال لا يقال البداهة على تقدير
كون الفن الثانى عبارة عن المسائل تقديمها ثابت بدليل تقديم دوالها من الالفاظ والنقوش لانا نقول
الانتقال من تقديم الدوال على المدلولات دفعى لا تدريجى والاستدلال والنظر لكونه عن حركة الذهن يكون
الانتقال فيه تدريجيا فتقديم المدلولات بعد مشاهدة تقديم الدوال من قبيل الحدسيات او من قبيل
القضايا قياساتها معها واما القرينة المعينة لمعنى المناسبة فهى انه لما امتنع حمل التقديم على حقيقة فاما ان
يصرف الى وجوب التقديم او الى مناسبة ورجحان لكن شدة الاحتياج اليه انما تفيد مناسبة والرجحان لا الوجوب
لجواز الذكرى بعده واما دعوى صحة التقديم فهى بديهية كدعوى نفس التقديم فالصارفة صارفة عن الحمل
عليها السابع عشر هو البحث فى الدليلين لوجوه اما اولا فلان الجزئية فى الدليل الثانى ممنوعة لجواز ان يكون
البيان جزئيا لعلم البلاغة لا جزءا له كيف ويصح علم البلاغة على علم البيان لانه معرف بانه علم مزيد اختصاصا
لا كالنحو والصرف وغيرهما من العلوم التى لها مدخل فى تحصيل البلاغة وليس لها زيادة اختصاص بها لكونها
معيدة لها ولو كان جزءا له لما صح حمله عليه نعم على هذا التقدير يتم المدعى عنى شدة الاحتياج اليه ايضا لان
البديع ليس بجزء ولا جزئى لعلم البلاغة لكن الغرض القدح فى هذا الدليل الجواب ليس علم البلاغة بمعنى
علم له مزيد اختصاص بالبلاغة على ان يكون البلاغة بمعنى بلاغة الكلام واضافة العلم اليه اضافة لامية من
اضافة احد المتباينين الى الاخر لوجهين الاول لو كان كذلك لم يوجد وجه وجيه فى مقام الاظهار مقام الا
الاضمار فى قوله محتاجا اليه فى تحصيلها الثانى انه قد فهم من كلام الشارح فى المقدمة ان لفظ البلاغة موضوع
لمجموع العلمين كما وضع لكل من بلاغتى الكلام والمتكلم وهو المراد ههنا واضافة العلم اليه من اضافة العام
الى الخاص كعلم البيان فلهذا اظهر البلاغة فى ذلك القول اذ ليس المقام مقام الاضمار ولو اضمر لاحتيج الى
الاستخدام فعلى هذا علم البلاغة معرف بان ما يحترز به عن الخطاء فى تاديه وعن التعقيد المعنوى فهو بهذا
المعنى انما يصدق على مجموع علمى المعانى والبيان من حيث المجموع لا على احدهما على حدة فيكون البيان جزءا
من علم البلاغة لا جزئيا ولو سلم انه معرف بذلك فزيادة الاختصاص بالبلاغة انما توجد فى المجموع لا فى
احدهما لان المجموع كاف فى تحصيل البلاغة دون احدهما فلا يصدق هذا التعريف ايضا واما ثانيا
فلان كون البلاغة محتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام ممنوع كيف والقدماء من البلغاء كامرء القيس
وزهير وابنه وغيرهم جعلوا بلاغة كلامهم من غير بيان لان البيان وهو القاعدة المدونة والادراكات بها
والملكة الحاصلة من تكرار ادراكاتها ولا تدوين واما معرفتهم الاجمالية بتلك القواعد من غير معرفة الاصطلاحات
البيانية فلا تسمى بيانا عند اهل الفن على ما صرحوا الجواب المراد من البلاغة فى قوله فى تحصيل البلاغة الكلام هو
البلاغة الكسبية كما يؤيده اضافة التحصيل اليها اعم من البلاغة السليقية فانها لا تحتاج الى البيان بداهة واما

واما ثالثا فلو سلمنا ان المراد بالبلاغة هو الكسبية فقط فكونه محتاجا اليه بعد ذلك ممنوع
لان الكلام المطابق لمقتضى الحال اذا كان على معناه بالمطابقة كقولنا فى مقابلة المنكر ان زيدا لقائم
يكون بليغا من ان المتكلم لم يحتج فى تحصيل بلاغة الى البيان كما سيصرح المص والش من ان الدلالة
المأخوذة فى تعريف علم البيان هى الدلالة العقلية المنحصرة فى التضمنية والالتزامية لا الاعم من المطابقة
فعلم البيان انما يحتاج اليه فى تحصيل بلاغة كلام يشتمل على الكناية والمجاز لا فى تحصيل بلاغة
عنها الجواب ان المراد كونه محتاجا اليه فى تحصيل بلاغة كل كلام بان يحمل اللام على الاستغراق
حتى يتوجه ذلك هذا هو جواب فاضل العصام هنا ورد المولى السلكوتى بانه ليس شئ لان
المحتاج اليه نفس البيان لا اعماله ولما كان ذلك الكلام الدال بالمطابقة خاليا عن التعقيد
المعنوى ولا احتراز عن التعقيد المعنوى الا بالبيان كان تحصيل بلاغة هذا الكلام ايضا محتاجا
الى علم البيان فلا حاجة الى ما ذكره اقول وفيه بحث اذ لا مدخل للبيان الا فيما من شانه
التعقيد المعنوى وذلك فيما يقصد ايراد المقصود بطريق دلالة العقلية المتفاوتة
فى الوضوح والخفاء لا بطريق الدلالة المطابقة التى لا تقبل التفاوت ولا التعقيد المعنوى
ولهذا خصصنا الدلالة فى تعريف الدلالة العقلية ولو كان للبيان مدخل فى الدلالة المطابقة
لم يكن لهذا التخصيص وجه نعم هذا التخصيص يلزم خروج بحث الحقيقة سواء كان فى الكلام المشتمل
على التشبيه ام عن البيان لكنه بحث اخر اشار اليه الش الى جوابه فى اول بحث الحقيقة والمجاز بان
المقصود الاصلى هو بحث المجاز وبحث الحقيقة مقصود بالتبع نعم لو عمم الدلالة فى تعريف البيان
من المطابقة وجعلت المطابقة اول مراتب الوضوح كما اشار اليه الشريف لكان البيان محتاجا اليه
فى تحصيل كل كلام لكن الكلام مبنى على تخصيص الدلالة بالعقلية واما رابعا فلان الدليل الثانى
مشتمل على قيد مستدرك هو تقييد البلاغة بالكلام لان البيان محتاج اليه فى تحصيل بلاغة المتكلم
ايضا فالظاهر ابقاء البلاغة على عمومها الجواب فى العدول عن هذا الظاهر اشارة الى ان احتياج بلاغة المتكلم
الى البيان انما هو بواسطة احتياج بلاغة الكلام اليه لان المحتاج ولا هو بلاغة الكلام ثم بواسطة بلاغة
المتكلم واما خامسا فلان المحتاج فى قوله لشدة الاحتياج اليه ان كان عين المحتاج فى قوله ومحتاجا اليه
فى تحصيل بلاغة الكلام اعنى المحصل المتكلم فاخذ المعطوف عليه اعنى الجزئية فى الدليل لغو لانها انما تفيده
احتياج الكل الذى هو علم البلاغة ولا احتياج المتكلم وان كان المحتاج فى القول الاول علم البلاغة وفى القول
الثانى المتكلم فاخذ الدليل فى المعطوف لغو لان احتياج المتكلم الى البيان فى تحصيل بلاغة الكلام لا يستلزم
احتياج علم البلاغة اليه ولا مدخل له فيه الجواب باختيار الاول ودفع المحذور بان المتكلم محتاج فى
تحصيل بلاغة كلامه الى علم البلاغة احتياج الفاعل الى الدلالة وعلم البلاغة محتاج فى تحصيل بلاغة
كلام الى البيان بالواسطة وبالاختيار الثانى بان احتياج المتكلم الى البيان ولما كان بواسطة احتياج
علم البلاغة اليه فاحتياج المتكلم اليه يستلزم احتياج علم البلاغة اليه لكن الظاهر هو الاول واما سادسا فاذا
كان المحتاج فى القولين واحد المتكلم يكون الدليل الثانى مشتملا على المصادرة الجواب ان الاحتياج
المأخوذة فى الدعوى مطلق الاحتياج وفى الدليل مقيد بقوله فى تحصيل بلاغة الكلام فلا يكون المأخوذة فى

فی الدلیل عین المأخوذ فی الدعوی علی ان الدعوی شدة الاحتیاج الی نفس الاحتیاج المأخوذة فی الدلیل فلا
مصادرة اصلا واما سابعا فلا تقریب الدلیل الثانی اذ غایة ما یستلزم الجزئیة والاحتیاج الیه
فی التحصیل مطلق الاحتیاج الیه شدته والمط ذلک الجواب الاحتیاج الی الجزء اشد من الاحتیاج الی
الشرط الخارجی وایضا الاحتیاج فی تحصیل ذات البلاغة اشد من الاحتیاج فی تحصیل الوجوه الخارجة
عنها ومن ههنا یعلم امکان جعل کل من المتعاطفین دلیلا مستقلا علی شدة الاحتیاج واما ثامنا فلان
الدلیل الاول اعنی قوله لشدة الاحتیاج الیه مشتمل علی قید مستدرک وهو قید الشدة اذ یکفی ان یقال
الاحتیاج الیه بخلاف البدیع کما قال فی المختصر الجواب اعتبر فی هذا الکتاب مطلق الاحتیاج اعم من ان یکون
احتیاجا فی تحصیل ذات البلاغة او فی تحصیل وجوه تحسینها فاحتیاج الی قید الشدة لان مطلق الاحتیاج
متحقق فی البدیع ایضا واعتبر فی المختصر الاحتیاج الخاص اعنی القسم الاول فاستغنی فیه عن قید الشدة
لان البدیع غیر محتاج الیه فی تحصیل ذات البلاغة ولکل وجه السؤال التاسع تحرر حل الش لفظ العلم
فی التعریف علی معنی الملکة اولا وعلی معنی القواعد المخصوصة ثانیا وفی الکل بحث اما فی الاول فلانه
لما سبق منه من ان البیان جزء من علم البلاغة لان علم البلاغة ان حمل علی معنی القواعد فظاهر من ان الملکة
لا تکون جزءا من القواعد بل جزء القواعد قواعد ایضا وان حمل علی معنی الملکة ایضا یلزم ان یکون الملکة
جزءا من الملکة وهو بط لان الملکة من مقولة الکیف الغیر القابلة للقسمة کما دل علیه تعریفه الجواب
ما سبق منه من الحکم بکون احد العلمین جزءا من الآخر مبنی علی کونهما عبارتین عن الملکتین ولا علی کونهما
عبارة عن الملکة والاخر عن القواعد ولو سلم انه مبنی علی کونهما عبارتین عن الملکتین ایضا فالمنتفی عن
المقولة الکیف قبول الانقسام لذاته لا مطلق الانقسام فلینقسم الملکة باعتبار متعلقها التی هی
المسائل والادراکات بها وفیه ما فیه واما الثانی فلان تفسیر العلم بالقواعد ینافی ما قالوا من ان اجزاء
العلوم ثلثة المبادی والمسائل والمقاصد الجواب ان التحقیق ان حقیقة کل علم مسائله والمبادی ای
التعریفات والدلائل والموضوعات ای موضوعیة الموضوع خارجة عن العلم لکنهم تسامحوا وجعلوها
جزءا ایضا لشدة الاتصال بالعلم کما اشار الیه الشریف فی الحاشیتین فما قالوا مبنی علی التسامح وتفسیر
مبنی علی التحقیق التاسع عشر ان المراد بالمعرفة علی ما اشار الیه الش فی تعریف علم المعانی هو التصدیقات
المتعلقة بالفروع الجزئیة کما ان المراد من العلم هو التصدیقات المتعلقة بقواعد کلیة مع ان الایراد
الذی نسب الیه المعرفة ههنا مفهوم مفرد لا یتعلق به التصدیق بل التصور فقط فینصرف المعرفة الی التصور
ویلزم ان یکون البیان عبارة عن الملکة او قواعد نسبتهما بتصور الایراد بطرق مختلفة وذلک فاسد
الجواب صرح بعض المحققین بان المصدر فی مثل ادراک وقوع النسبة او لا وقوعها قد یکون متعلقا
للتصور وقد یکون متعلقا للتصدیق لکونه عبارة عن مضمون قضیة وهی ههنا یورد هذا المعنی
بطریق کذا وذلک المعنی بطریق کذا وهکذا فلا حاجة الی تقدیر المضاف بان یقال المراد یعرف
کیفیة ایراد المعنی الواحد ای یعرف به جواب کیف یورد هذا المعنی بطرق مختلفة وذلک المعنی
ایضا العشرون فالمراد من الدلالة المتفاوتة فی الوضوح هل هی الدلالة العقلیة المنطقیة ام بمعنی
آخر مصطلح فیما بین اهل الفن الجواب هی بمعنی آخر وهی الدلالة الوضعیة الغیر المطابقة فتنحصر فی التضمن والا

87

والالتزام المعتبر عندهم وسيصرح به المص اذ لما كانت البلاغة من احوال اللفظ وتدوين العلوم الثلثة لاجلها لم يكن لهم غرض يتعلق بالدلالة العقلية المنطقية التى هى الدلالة المدخلية الوضع والطبع

تمت ما حرره المدقق كلنبوى اسمعيل افندى

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب السابع اى الالفاظ المخصوصة المعينة بالشخص عند الجمهور وبالنوع فى التحقيق الواقعة فى المرتبة السابعة بمقتضى ترتيبه دوال مباحث الفصل والوصل سواء كانت تلك المباحث تعريفهما او مسائلهما التى كانا محمولين فى تلك المسائل على نوع من انواع اللفظ العربى وذلك النوع هو الجملة المنقطعة عن سابقها او المتصلة لها او المتوسطة بين الانقطاع والاتصال وذلك لان موضوعات المسائل فى جميع ابواب علم المعانى يجب ان يكون كليات صادقة على الالفاظ العربية لما استفيد من تعريف ذلك العلم من ان موضوعه هو اللفظ العربى فيكون موضوع المسئلة اما نفس اللفظ العربى ونوعه او العرض الذاتى لاحدهما كما بين فى محله ولذا احتيج الى تاويل قول المص احوال اسناد الخبرى بان المراد احوال الجملة باعتبار الاسناد وكذا يجب ان يكون محمولات المسائل فى جميع تلك الابواب العوارض الذاتية التى بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال كالوصل والفصل والتقديم والتاخير الى غير ذلك بخلاف الاعراب والبناء الاصلى والعارضى والاعلال والادغام الى غير ذلك اذ لا يقتضيها حال اصلا عند البلغاء ولا يطابق اللفظ باشتماله عليها المقتضى الحال ومن هنا تبين ان شيئا من الفصل والوصل لا يكون موضوع المسئلة فى هذا الباب لان المعتبر فى العرض الذاتى ان يكون محمولا على موضوع العلم مواطاة لا ولو اشتقاقا ولذا صرح الشريف المحقق فى الحاشية الصغرى بان جعل مثل الضحك والكتابة عرضا ذاتيا للانسان تسامح وعرضه الذاتى فى الحقيقة هو الضاحك والكاتب المحمولين مواطاة فليس مثل قولنا الفصل واجب فى المنقطعتين والمتصلتين كمالا من مسائل الباب بل ما هو من مسائل مثل قولهم الجملة المنقطعة والمتصلة تفصل عن سابقها والجملة المتوسطة بينهما توصل بوصل فصل هذه الجملة عن الجملة الاولى لانها جواب سؤال قتضته الاولى كانه قيل ما الوصل طالبا الحقيقة الاسمية فكان بين هذه الجملة السابقة شبه اتصال ووصل اليها الجملة الآتية فى تعريف الفصل للجامع الوهمى بين كل من المسند اليهما والمسندين فى الجملة المتعاطفين مع انتفاء الانقطاع والاتصال بينهما واظهره فى مقام الاضمار لدفع الالتباس الناشى من شيوع النشر المرتب وللتنبيه على المغايرة بين الوصلين اذ الضمير الموضوع بالوضع العام لكل مذكور خاص عين المرجع والمراد من الوصل فى مقام التعريف هو الماهية المطلقة المأخوذة من حيث هى هى مع قطع النظر عن وجودها وعدم وجودها وعن جوازها عند اهل العربية او عند البلغاء وعدم جوازها كما هو شان جميع المحدودات والوصل فى الجملة السابقة مأخوذ من حيث وقوعه فى الواقع كما هو شان محمولات المسائل الحاكمة بوقوع النسبة او لا وقوعها بل مأخوذ من حيث جوازه عند البلغاء وعدم جوازه وما يقال المعرفة المعادة عين الاول فاصل قد يعدل عنه عند القرائن ههنا ما ذكرنا من المغايرة بين الوصلين لا يقال وكون الضمير عين المرجع ايضا اصل قد يعدل عنه عند